المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
رقم 0458 /د

بسم الله الرحمن الرحيم

الرباط، في 10 يوليو 2018

الأميـــن العـام للحكومـة
إلى
السيد وزير الدولة
والسيـدة والسـادة الوزراء والوزراء المنتدبين
والسيدات والسادة كتاب الدولة

الموضوع: مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

*

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن أبعث إليكم نص مشروع القانون المشار إليه في الموضوع أعلاه تمهيدا لعرضه على الاجتماع المقبل لمجلس الحكومة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير، والسلام.

الأمين العام للحكومة
محمد حجوي

المملكة المغربية
وزارة الداخلية

مذكرة تقديم مشروع قانون إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار

اعطى جلالة الملك نصره الله تعليماته السامية من أجل تنزيل مشروع إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، الذي قدمه السيد رئيس الحكومة بين يدي جلالته بتاريخ 19 أبريل 2018.

يندرج هذا الإصلاح في إطار استمرارية تطبيق الرسالة الملكية السامية المتعلقة بالتدبير اللامتمركز للاستثمار المؤرخة ب 9 يناير 2002، ويهدف الى جعل هذه المراكز فاعلا متميزا من أجل تنشيط وتسهيل الاستثمار ومواكبة النسيج المقاولتي مع منحها أدوار طلائعية لإنعاش الاستثمار على المستوى الجهوي.

في هذا الإطار، يرتكز مشروع الإصلاح حول ثلاث محاور أساسية ومتكاملة تتجسد في إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار، وإحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، وتبسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والمركزي.

ويعتبر مشروع القانون بمثابة ورش رئيسي من أوراش الإصلاح المزمع إنجازها قبل نهاية 2018، إذ يتضمن مجموعة من المستجدات التي من شأنها أن تجعل هذه المراكز قاطرة لتحفيز وإنعاش الاستثمار على مستوى الجهة.

ونذكر من هذه المستجدات، تحويل المراكز الجهوية للاستثمار إلى مؤسسات عمومية يترأسها والي الجهة مع مجالس إدارة منفتحة على مختلف الفاعلين الجهويين في القطاعين العام والخاص، والتي من شأنها أن تشكل فضاء مندمجا لتعزيز الشراكة والتشاور.

كما أن مشروع القانون وسع من نطاق صلاحيات المراكز الجهوية للاستثمار لتشمل المواكبة الشاملة للشركات، وخاصة الصغرى والمتوسطة منها، والمساهمة في بلورة وتنزيل الاستراتيجيات المتعلقة بإنعاش الاستثمار الجهوي وعروض التنمية المندمجة بتجانس مع السياسات العمومية، وكذا المساهمة في تخطيط وتدبير الدعم المالي المقدم من طرف الدولة للمستثمرين بالإضافة إلى التسوية الودية للخلافات الناشئة بين الإدارة والمستثمرين.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل وضع المستثمر في مركز الجهاز الإداري للاستثمار، ومنحه الدعم الضروري لإنجاز مشروعه، فإن المراكز الجهوية للاستثمار ستكرس، من خلال مشروع القانون، كشبابيك وحيدة للاستثمار على المستوى الجهوي. وعليه فإن هذه المراكز

ستتكلف بالمعالجة المندمجة لملفات الاستثمار منذ وضع الطلبات المتعلقة بها إلى غاية منح التراخيص والقرارات وذلك في تعاون من الإدارات والهيئات العمومية المعنية.

وفي هدا الصدد، وبالإضافة لدوره كواجهة مع الإدارات والهيئات المعنية، وكمسهل للحصول على الرخص والقرارات الإدارية اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، فإن المراكز الجهوية للاستثمار مطالبة بالسهر على تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية بغية الاستجابة لمتطلبات السرعة والشفافية والنجاعة في معالجة ملفات الاستثمار.

إن عملية المواكبة والتتبع التي تقوم بها المراكز الجهوية للاستثمار لفائدة المقاولات، وخاصة المتوسطة والصغرى منها، تهدف أساسا إلى وضع منصات لهذا الغرض بتعاون مع الادارات والهيئات العمومية المعنية لتسهيل الولوج إلى المعطيات المتعلقة بالعقار العمومي والموارد البشرية، وإمكانيات التمويل وفرص الشراكة من جهة، وإعطاء الاستشارة والمساعدة لمواجهة العراقيل والصعوبات المحتملة خلال مدة مزاولتها لنشاطها من جهة أخرى.

وحتى تتمكن من الاضطلاع بمهامها وتحقيق الأهداف المتوخاة من خلال انشائها، فإن تنظيم هذه المراكز سيرتكز حول قطبين: قطب "دار المستثمر" وقطب "تحفيز الاقتصادي والعرض الترابي ".

كما ينص مشروع القانون على إحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار التي تحل محل كافة اللجان الجهوية الحالية المتدخلة في تدبير الاستثمار لتشكل الإطار الوحيد والموحد لتقييم ودراسة ومعالجة ملفات الاستثمار بما في ذلك البث وإبداء الرأي حول الطلبات المتعلقة بالقرارات الادارية والرخص الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

وستتشكل هذه اللجنة الجهوية، تحت رئاسة والي الجهة، من عمال العمالات والاقاليم ورؤساء المجالس الجماعية وممثلي السلطات الاقليمية والممثلين الجهويين للإدارات والمؤسسات العمومية المعنيين بالمشاريع الاستثمارية والمدير العام لمصالح الجهة. وتعقد هذه اللجنة الجهوية اجتماعاتها كلما اقتضت الضرورة ذلك وعلى الأقل مزة كل أسبوع بهدف الاستجابة بسرعة وفعالية لطلبات المستثمرين.

وتعتبر قرارات هذه اللجنة المتخذة في احترام التشريعات والقوانين الجاري بها العمل، ملزمة لكافة أعضائها مما يستلزم من الإدارات المعنية التفويض لممثليهم الجهويين بشكل قانوني السلط اللازمة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات التي تدخل في اختصاصاتها.

كما أن القرارات السلبية الصادرة عن هذه اللجنة، يجب أن تكون معللة بشكل ملائم. ويمكن أن يتم الطعن فيها من طرف المستثمر المعني، لدى اللجنة الوزارية للقيادة التي يرأسها السيد رئيس الحكومة أو التظلم الاستعطافي أمام والي الجهة.

بالنظر لما سبق فإن التدابير المقترحة ستمكن من إعادة تموقع المراكز الجهوية للاستثمار كمخاطب مميز ووحيد للمستثمرين في الميدان بغية تسهيل المساهمة في إنعاش الاستثمار على المستوى الترابي.

وزيـــر الداخليـــة[1]

عـــبد الوافـــي لفتيـــت

مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار

القسم الأول
المراكز الجهوية للاستثمار
الباب الأول
أحكام عامة

المادة الأولى: تحول المراكز الجهوية للاستثمار القائمة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ إلى مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي وتخضع لأحكام هذا القانون.

يشار إلى المراكز الجهوية للاستثمار بعده بالمركز أو المراكز، حسب الحالة.

المادة 2: يطابق النفوذ الترابي لكل مركز النفوذ الترابي لكل جهة من الجهات كما هو محدد بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يحدد مقر كل مركز داخل النفوذ الترابي للعمالة أو الإقليم مركز الجهة.

تحدث تمثيليات لكل مركز بقرار لمجلس إدارته، كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة 3: تخضع المراكز لوصاية الدولة التي يكون الغرض منها العمل على احترام الأجهزة المختصة بالمراكز لأحكام هذا القانون، لاسيما ما يتعلق منها بالمهام المنوطة بها، وبصفة عامة، الحرص على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

كما تخضع المراكز للمراقبة المالية للدولة طبقا لأحكام الباب الخامس من هذا القانون.

الباب الثاني
المهام

المادة 4: تتولى المراكز، كل واحد منها في حدود نفوذه الترابي، المساهمة في تنفيذ سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمارات وتحفيزها وإنعاشها على الصعيد الجهوي، والمواكبة الشاملة للمقاولات، لاسيما المقاولات الصغرى و المتوسطة.

ولهذه الغاية، تمارس المراكز المهام التالية:

أ- في ما يخص عرض الخدمات المقدمة لفائدة المستثمرين ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، تقوم المراكز، باعتبارها شبابيك وحيدة، بما يلي:

1- تقديم المساعدة للمستثمرين في القيام بالمساطر والإجراءات الإدارية التي يستلزمها إحداث مقاولاتهم؛
2- تقديم المساعدة للمستثمرين والمقاولات، خاصة منها المقاولات الصغرى والمتوسطة، في إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، ومواكبتهم للحصول على التراخيص والقرارات الإدارية التي تقتضيها النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛
3- تلقي ملفات الاستثمار وطلبات التراخيص والقرارات الإدارية المتعلقة بها، ودراستها بتنسيق مع الإدارات والهيئات العمومية المعنية طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛
4- إعداد القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار، التي يكون تسليمها أو توقيعها موضوع تفويض يمنح لولاة الجهات أو يدخل ضمن اختصاصاتهم، وذلك طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

5- تتبع المقاولات، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، ومواكبتها، بطلب منها، خلال مدة مزاولة نشاطها، ولاسيما من خلال تقديم الاستشارة والمساعدة لها قصد تمكينها من تجاوز الصعوبات التي قد تعترضها؛

6- السهر على نزع الصفة المادية عن المساطر والإجراءات المتعلقة بدراسة ملفات مشاريع الاستثمار ؛

7- تطوير منصات الكترونية مخصصة للاستثمار على الصعيد الجهوي وإدارتها، ولاسيما قصد تمكين المستثمرين والمقاولات، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، من الولوج إلى المعطيات المتعلقة بمناخ الاستثمار بالجهة، وفرص الاستثمار والإمكانات التي توفرها الجهة، والمساطر التي يتعين اتباعها لإنجاز مشاريعهم و من تتبع مراحل دراسة ملفاتهم المتعلقة بالاستثمار؛

8- القيام تحت إشراف عمال العمالات أو الأقاليم المعنيين وبتنسيق مع الإدارات والهيئات العمومية المعنية :

- بتتبع مشاريع الاستثمار سواء تعلق الأمر بمشاريع قيد الإنجاز أو بمشاريع تم انجازها

- بتتبع تنفيذ عقود أو اتفاقيات الاستثمار المبرمة مع الدولة من أجل الاستفادة من الامتيازات المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. ولهذه الغاية، يعد العامل تقريرا يتعلق بتتبع مراحل تقدم انجاز المشاريع المذكورة ويعرضه على والي الجهة بصفته رئيس اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار المنصوص عليها في القسم الثاني من هذا القانون؛

- بتتبع الاتفاقيات المتعلقة بتهيئة المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية وتطويرها ؛

9- وضع المعلومات ذات الطابع العمومي، بكل الوسائل المتاحة، رهن إشارة المستثمرين والمقاولات، لاسيما منها:

- المعطيات والإرشادات التي تتعلق بإمكانيات الجهة، والإطار القانوني الذي ينظم الاستثمارات، وأهم قطاعات الأنشطة في الجهة؛
- خرائط للوعاء العقاري العمومي والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية المتوفرة داخل نفود المركز الترابي والتي يمكن أن تحتضن مشاريع استثمار منتجة ومحدثة لمناصب الشغل، تعد بتعاون مع الإدارات والهيئات العمومية المعنية ؛
- المعطيات المتعلقة بالموارد البشرية وإمكانات التمويل وفرص الشراكة والمساعدة الممكنة؛
- كتيبات تتضمن المساطر والإجراءات الواجب القيام بها، وتحدد لائحة الوثائق الواجب الإدلاء بها قصد الحصول على التراخيص المطلوبة لإنجاز مشاريع الاستثمار؛
- دلائل تتضمن المنظومة المحفزة على الاستثمار في مختلف قطاعات الأنشطة، وتبين الامتيازات الممنوحة والشروط الواجب استيفاؤها قصد الاستفادة منها.

من أجل تمكين المستثمرين من الاستفادة من خدمات ذات جودة مماثلة، تسهر المراكز على أن يكون محتوى الكتيبات والدلائل المذكورة نمطا طبقا لتوجيهات الإدارة.

10- تنظيم لقاءات، وأيام إعلامية، وورشات لفائدة المستثمرين، والمشاركة في تنشيط الفضاءات المخصصة للتعريف بالمنظومات التحفيزية لتنمية الاستثمار.

ب- في ما يخص التحفيز الاقتصادي للجهة والعرض الترابي المتعلق بالاستثمار، تقوم المراكز بما يلي :

1- ضمان يقظة اقتصادية جهوية، لاسيما من خلال جمع المعطيات الماكرواقتصادية للجهة المعنية وتحيينها؛

2- إحداث قاعدة معطيات تتعلق بفرص الاستثمار التي يمكن تجسيدها في شكل مشاريع على صعيد الجهة، ووضعها رهن إشارة المستثمرين بجميع الوسائل المتاحة؛

3- المساهمة مع الجهات والإدارات والهيئات المعنية في :

- إعداد وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاستثمار وإنعاشه وتشجيعه والتحفيز عليه على صعيد الجهات طبقا لتوجهات الحكومة وتوجيهاتها؛

- إعداد وتنفيذ مخططات موجهة للمستثمرين تتعلق بالنهوض بالمجال الترابي للجهة وبجاذبيته ؛
- تنزيل الاستراتيجيات القطاعية الوطنية المتعلقة بالاستثمار على صعيد الجهات؛

4- المساهمة، إلى جانب الهيئات المختصة، في إعداد الدراسات القبلية لتنمية المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وعند الاقتضاء، المساهمة في تطويرها؛

5- القيام، تحت إشراف السلطة الحكومية الوصية، باقتراح كل تدبير على الحكومة :

- يرمي إلى توفير عرض مندمج وجذاب للاستثمار على صعيد الجهة؛
- يهم استعمال موارد الصناديق المحدثة لتحفيز الاستثمارات وإنعاشها؛
- يرمي إلى تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار، وتقليص الآجال المتعلقة بها، والنهوض بالمبادرة المقاولاتية والاستثمار؛

ج- في ما يخص تسوية الخلافات بين الإدارات والمستثمرين بطرق ودية، تقوم المراكز بما يلي:

- القيام بمساعي التوفيق، بناء على طلب من المستثمرين، قصد التوصل إلى تسوية ودية لخلافهم مع الإدارات والهيئات العمومية المعنية خلال إنجاز مشاريع الاستثمار أو استغلالها.
في حالة عدم تسوية الخلاف، يرفع المركز اقتراحاته إلى والي الجهة قصد التوصل قدر الإمكان إلى حل توافقي وذلك في إطار احترام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛
- إعداد تقارير دورية، ترفع إلى والي الجهة، تتعلق بحالات شطط واضحة تمت معاينتها وإثباتها بصورة قانونية أو بالصعوبات المتكررة التي تعترض مسار معالجة ملفات الاستثمار أو حالات التأخير في معالجتها. وفي هذه الحالة يتخذ والي الجهة الإجراءات الضرورية ويحيل الأمر إلى السلطات المختصة.

علاوة على المهام المبينة أعلاه، تؤهل المراكز للقيام بما يلي:

- إبرام كل عقد أو اتفاقية شراكة مع كل هيأة من هيئات القطاع العام أو الخاص، وطنية كانت أم أجنبية، تندرج ضمن مهامها وتهدف، على الخصوص، إلى تبادل التجارب والخبرات؛
- إجراء كل دراسة أو بحث له صلة بمهامها.

ينشر كل مركز تقريرا سنويا حول أنشطته في 30 يونيو من السنة الموالية على أبعد تقدير.

المادة 5: يتعين على الحكومة، في إطار تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالاستثمار، أن تطلع المراكز على كل استراتيجية وطنية قطاعية أو بين قطاعية، وعلى التوجهات العامة، وبرامج ومشاريع التنمية التي تقررها لإنعاش الاستثمار.

يتم إطلاع المراكز، أيضا، على مقررات الأجهزة التداولية للجماعات الترابية التي تتعلق بتحفيز الاستثمارات والتنمية الاقتصادية للجماعات المذكورة.

المادة 6: يتعين على الإدارات والهيئات العمومية موافاة المركز، بناء على طلب منه، بالمعطيات والمعلومات والوثائق التي تتوفر عليها والتي تعد ضرورية للقيام بمهامه، لاسيما تلك المتعلقة بتنمية الاستثمار على صعيد الجهة.

يتعين أيضا على المراكز أن توافي بدورها الإدارات والهيئات العمومية المذكورة بالمعلومات المتوفرة لديها في مجال الاستثمارات.

المادة 7: يتعين على الإدارات والهيئات العمومية، كل فيما يخصه، استشارة المراكز خلال مراحل وضع تصور للمساعدات والتحفيزات المالية الموجهة لدعم المستثمرين والمقاولات والتخطيط لها.

يمكن للإدارات والهيئات العمومية والجماعات الترابية المذكورة أعلاه أن تعهد، إلى المراكز المعنية، بتدبير صناديق دعم المستثمرين والمقاولات وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 8: تعين الإدارات اللامركزة والهيئات العمومية المعنية بمعالجة ملفات الاستثمار ومواكبة المقاولات، بناء على طلب من رئيس مجلس إدارة المركز المعني، ممثلين عنها بمقر المركز المذكور أو، عند الاقتضاء، بتمثيلياته.

الباب الثالث
أجهزة الإدارة والتسيير

المادة 9: يدير المركز مجلس إدارة ويسيره مدير عام يعين طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 10: يتألف مجلس الإدارة، تحت رئاسة والي الجهة المعنية، من الأعضاء التالي بيانهم:

- رئيس مجلس الجهة المعني أو أحد نوابه يعينه بصورة صحيحة لهذا الغرض؛
- الممثلون الجهويون للإدارات العمومية المعنية بتنمية الاستثمارات، والمعينة بنص تنظيمي؛
- ممثلو المؤسسات العمومية التالية:
  - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات؛
  - الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
  - الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات؛
  - مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل؛
  - صندوق الضمان المركزي ؛
  - الوكالة الحضرية الكائن مقرها بمركز الجهة المعنية.
- رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالجهة المعنية؛
- الممثل الجهوي للمنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية؛
- ثلاث شخصيات مستقلة مشهود لها بالكفاءة في المجالات المرتبطة بالمهام المخولة للمراكز، يتم تعيينها من قبل رئيس مجلس الإدارة.

يمكن لرئيس مجلس الإدارة أن يدعو لاجتماعات المجلس، بصفة استشارية، كل شخص يرى فائدة في مشاركته.

المادة 11: يتمتع مجلس الإدارة بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لإدارة المركز.
ولهذا الغرض، يمارس، على الخصوص، الاختصاصات التالية:

- يصادق على برنامج العمل السنوي للمركز؛
- يحصر الميزانية والبيانات التوقعية المتعددة السنوات للمركز، وكذا كيفيات تمويل برامج أنشطته ؛
- يحصر الحسابات السنوية للمركز ويصادق عليها ويبت في تخصيص النتائج؛
- يحصر المخطط التنظيمي الذي يحدد بنيات المركز التنظيمية واختصاصاتها؛
- يحصر النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المركز الذي يحدد، على الخصوص، شروط توظيف المستخدمين، ونظام أجورهم وتعويضاتهم، ومسارهم المهني؛
- يحصر النظام الذي تحدد بموجبه شروط وأشكال إبرام الصفقات؛

- يحدد أجور الخدمات المقدمة للأغيار؛
- يتخذ قرار اقتناء الأملاك العقارية أو تفويتها أو كرائها؛
- يصادق على تقرير التسيير السنوي والتقرير السنوي عن الأنشطة الذين يعدهما المدير العام للمركز.

يعرض على موافقة السلطات الحكومية المختصة المخطط التنظيمي للمركز والنظام الأساسي الخاص بمستخدميه والنظام الذي تحدد بموجبه شروط وأشكال إبرام الصفقات المنصوص عليها أعلاه.

يمكن لمجلس الإدارة أن يتخذ كل إجراء للقيام بعمليات تدقيق وتقييم دورية. ويحدث، لهذا الغرض، لجنة للتدقيق يحدد تأليفها واختصاصاتها وكيفيات سيرها.

يمكن للمجلس أن يمنح تفويضا للمدير العام قصد تسوية قضايا محددة.

المادة 12: علاوة على لجنة التدقيق المنصوص عليها في المادة 11 أعلاه، يمكن لمجلس الإدارة أن يحدث، من بين أعضائه، كل لجنة، يحدد تأليفها وصلاحياتها وكيفيات عملها، والتي يفوض إليها جزءا من سلطه واختصاصاته.

المادة 13: يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى الأقل، مرتين في السنة :

- قبل 30 يونيو لحصر القوائم التركيبية للسنة المالية المختتمة؛
- قبل 31 أكتوبر لدراسة الميزانية والبرنامج التوقعي للسنة المالية الموالية وحصرهما.

المادة 14: تكون مداولات مجلس الإدارة صحيحة بحضور نصف عدد أعضائه على الأقل أو من يمثلهم. في حالة عدم اكتمال هذا النصاب، تتم دعوة المجلس لاجتماع ثان داخل أجل 15 يوما. ويتداول، في هذه الحالة، بصفة صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين أو الممثلين.

يتخذ المجلس قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

المادة 15: يتمتع المدير العام للمركز بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لتيسير المركز ويتصرف باسمه. ولهذا الغرض، يمارس الاختصاصات الآتية:

- يعد مشروع ميزانية المركز؛
- ينفذ قرارات مجلس الإدارة، وعند الاقتضاء، قرارات اللجنة أو اللجان التي يحدثها هذا الأخير؛
- يقوم بتدبير جميع بنيات المركز وينسق أنشطتها؛
- يعين في مناصب المركز، طبقا للنظام الأساسي الخاص بمستخدميه؛
- يقوم بجميع التصرفات أو العمليات المتعلقة بمهام المركز أو يأذن بها؛
- يمثل المركز إزاء الدولة، وكل إدارة عمومية أو خاصة وجميع الأغيار، ويقوم بجميع الأعمال التحفظية؛
- يمثل المركز أمام القضاء، و يجوز له أن يرفع كل دعوى قضائية للدفاع عن مصالح المركز. غير أنه، يجب عليه أن يشعر، فورا، رئيس مجلس الإدارة بذلك.

يحضر المدير العام اجتماعات مجلس الإدارة بصفة استشارية.

ويمكن له أن يفوض، تحت مسؤوليته، جزءا من سلطه واختصاصاته إلى مستخدمي إدارة المركز.

الباب الرابع
التنظيم المالي والإداري

المادة 16: تتكون ميزانية المركز مما يلي:

أ- **في باب المداخيل:**

- الإعانات المالية التي تمنحها الدولة والجماعات الترابية وكل هيئة خاضعة للقانون العام؛
- المداخيل المتأتية من أنشطته؛
- الأموال الموضوعة رهن إشارة المركز قصد تسييرها وفق برنامج للاستعمال؛
- عائدات بيع المنشورات والوثائق على أي حامل كانت؛
- مداخيل المنقولات والعقارات؛
- العائدات المتأتية من الأموال المودعة وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛
- الهبات والوصايا والعائدات المختلفة؛
- جميع المداخيل الأخرى التي يمكن أن تخصص له لاحقا طبقا النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

ب- **في باب النفقات:**

- نفقات الاستثمار؛
- نفقات التسيير؛
- جميع النفقات الأخرى المتعلقة بالمهام المسندة إليه.

المادة 17: يتم تحصيل الديون المستحقة للمركز طبقا للتشريع الجاري به العمل المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

المادة 18: يجب أن يتضمن المخطط التنظيمي للمركز، على الخصوص، قطبا يحمل اسم " دار المستثمر" وقطبا يحمل اسم "التحفيز الاقتصادي والعرض الترابي" .

المادة 19: يتألف مستخدمو المركز من:

- أطر وأعوان يتم توظيفهم، طبقا للنظام الأساسي الخاص بمستخدميه؛
- مستخدمين متعاقدين، يتم توظيفهم طبقا للنظام الأساسي الخاص بمستخدميه؛
- موظفين ملحقين لديه، طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل؛
- موظفين موضوعين رهن إشارته، بالرغم من جميع الأحكام التشريعية أو التنظيمية المخالفة.

يجوز للمركز أن يستعين بخبراء أو مستشارين يشغلهم بموجب عقود من أجل القيام بمهام محددة.

المادة 20: يلحق، تلقائيا، الموظفون المرسمون والمتدربون، والأشخاص المتعاقدون، الذين يمارسون مهامهم في كل مركز جهوي للاستثمار في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، لدى المركز المعني.

يمكن إدماج الموظفين الملحقين لدى المركز بموجب الفقرة الأولى أعلاه، بناء على طلب منهم، ضمن أطر المركز طبقا للنظام الأساسي الخاص بمستخدميه، وذلك داخل أجل أقصاه 6 أشهر يحتسب ابتداء من تاريخ دخول النظام الأساسي المذكور حيز التنفيذ.

المادة 21: لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون الوضعية التي يخولها النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المركز إلى الأشخاص المدمجين أو الملحقين عملا بأحكام المادة 20 أعلاه، أقل فائدة من الوضعية التي كان يتمتع بها المعنيون بالأمر في أطرهم الأصلية في تاريخ إلحاقهم أو إدماجهم.

في انتظار دخول النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المركز المشار إليه في المادة 11 أعلاه حيز التنفيذ، يظل المستخدمون الممارسون مهامهم في المركز في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، خاضعين للأحكام التي كانت تسري عليهم. ويحتفظون بجميع الحقوق والامتيازات التي كانوا يستفيدون منها داخل إطارهم الأصلي.

تعتبر الخدمات التي أنجزها المستخدمون المذكورون داخل المركز الجهوي للاستثمار في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ كما لو أنجزت داخل المركز المعني.

المادة 22: بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، يظل المستخدمون المشار إليهم في المادة 20 أعلاه منخرطين، برسم أنظمة المعاشات، في الصناديق التي كانوا يؤدون إليها اشتراكاتهم في تاريخ إلحاقهم.

الباب الخامس
مراقبة المركز

المادة 23: استثناء من الأحكام التشريعية المتعلقة بالمراقبة المالية للدولة المطبقة على المؤسسات العمومية، يخضع المركز للمراقبة المالية للدولة يمارسها مندوب للحكومة يعينه الوزير المكلف بالمالية، يتولى مراقبة أنشطة المركز، والسهر على تقيد هذا الأخير بالأحكام التشريعية التي تخضع لها الأنشطة المذكورة وتقييم أدائه.

يتمتع مندوب الحكومة بحق المراقبة والاطلاع الدائم. ويجوز له في إطار مهمته، القيام بجميع أعمال التحقق والمراقبة بعين المكان. وله أن يطلب لهذا الغرض جميع الوثائق والعقود والدفاتر والوثائق المحاسبية والسجلات والمحاضر.

يحضر مندوب الحكومة، بصفة استشارية، اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان المحدثة في حظيرتها. ويعد تقريرا سنويا عن أعماله يوجهه إلى أعضاء مجلس الإدارة.

المادة 24: تتوفر المراكز على بنية للمراقبة الداخلية تتولى، من خلال عمليات تدقيق منتظمة، السهر على تقيد مختلف أجهزة المراكز ومصالحها بالمعايير والمساطر التي تخضع لها أنشطتها. تقدم هذه البنية تقريرا إلى مجلس الإدارة بمناسبة كل اجتماع من اجتماعاته.

تخضع حسابات المراكز لتدقيق سنوي ينجز تحت مسؤولية مراقب للحسابات طبقا للأحكام التشريعية الجاري بها العمل. يوجه تقرير تدقيق الحسابات إلى أعضاء مجلس الإدارة.

يعين مراقب الحسابات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

المادة 25 : يعد المجلس الأعلى للحسابات تقريرا سنويا حول وضعية تسيير المراكز وتقييم أداءها. ويبعث بصيغة هذا التقرير النهائية إلى رئيس الحكومة.

الباب الخامس
أحكام متفرقة

المادة 26: تحل المراكز المحدثة بموجب هذا القانون، كل مركز منها في ما يخصه، محل الدولة في حقوقها والتزاماتها المتعلقة بجميع صفقات الدراسات والأشغال والتوريدات والخدمات، وكذا جميع العقود والاتفاقيات الأخرى المبرمة لحساب المراكز الجهوية للاستثمار قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ والتي لم تتم تسويتها بصفة نهائية في التاريخ المذكور.

يتولى كل مركز تسوية الصفقات والعقود والاتفاقيات المذكورة وفق الأشكال والشروط الواردة فيها.

المادة 27: تنقل بدون عوض إلى المراكز المنقولات والعقارات التابعة لملك الدولة الخاص والمخصصة للمراكز الجهوية للاستثمار القائمة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

لا يترتب على عمليات النقل المذكورة استخلاص أي ضريبة أو حق أو رسم.

ينقل إلى كل مركز الأرشيف والملفات الممسوكة، في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، من لدن المركز الجهوي للاستثمار المطابق له.

القسم الثاني
اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار

المادة 28: من أجل ضمان معالجة مندمجة ومتسقة لملفات الاستثمار، يُحدث على صعيد كل جهة من جهات المملكة جهاز تقريري يعهد إليه بتنسيق عمل الإدارات المختصة في مجال الاستثمارات يحمل اسم" اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار" يشار إليها في هذا القانون باللجنة الجهوية.

الباب الأول
الاختصاصات

المادة 29: تحل اللجنة الجهوية محل اللجان التي تمارس في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ الاختصاصات المنصوص عليها في هذه المادة، وتتولى، بالرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية المخالفة، القيام بما يلي على صعيد نفوذها الترابي :

أ- إجراء تقييم مسبق لمشاريع الاستثمار المعروضة عليها، من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني، وكذا في ما يتعلق بإحداث مناصب الشغل، والتحقق عند الاقتضاء، من قابليتها لاستفادة من نظام التحفيزات والامتيازات التي تمنحها الدولة كما هو منصوص على ذلك في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

ب- البت أو الإبداء برأيها أو رأيها المطابق، حسب الحالة، وفق الشروط والمساطر المحددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، في جميع القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار. وفي هذا الصدد، تمارس اللجنة الجهوية الاختصاصات التالية :

1. تبت في طلبات تفويت الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص أو كرائها، بما في ذلك الأراضي الفلاحية أو ذات الصبغة الفلاحية وتحدد قيمة هذه الأراضي التجارية أو الكرائية، حسب الحالة؛
2. تبت في طلبات الاشهاد بعدم الصبغة الفلاحية للأراضي المزمع إنجاز مشاريع استثمارية فوقها ؛
3. تبت في طلبات الترخيص بتقسيم الأراضي الواقعة داخل دوائر الري أو دوائر الاستثمار في الأراضي الفلاحية غير المسقية من أجل إحداث منشآت غير فلاحية أو توسيعها ؛
4. تبت في إنجاز مشاريع استثمارية في منطقة ساحلية لا تشملها وثائق التعمير أو في المناطق الحساسة في مدلول النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛
5. تبت في الطلبات المتعلقة بالاحتلال المؤقت للقطع الرضية التابعة للملك الغابوي وتحدد الاتاوة المرتبطة بها؛
6. تبدي برأيها المطابق بخصوص رخص البناء، وأذون إحداث التجزئات العقارية وتقسيم العقارات وبإحداث المجموعات السكنية وكذا رخص السكن وشواهد المطابقة المطلوبة لإنجاز مشاريع الاستثمار أو استغلالها؛
7. تبدي برأيها المطابق في منح تراخيص، وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، بممارسة أعمال التصدير ذات الطابع الصناعي أو التجاري وأعمال الخدمات المرتبطة بها داخل مناطق التصدير الحرة؛

8. تفحص دراسات التأثير على البيئة وتبدي رأيها في شأن الموافقة البيئية حول مشاريع الاستثمار المعروضة عليها؛
9. تبدي برأيها في ترتيب المؤسسات السياحية ورخص استغلالها؛
10. تبدي برأيها في طلبات إسناد القطع الأرضية في المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية وفقا للشروط والكيفيات المحددة في اتفاقيات تهيئة المناطق المذكورة وتطويرها.

ت- دراسة وإبداء رأيها في مشاريع الاستثمار المعروضة للاستفادة من الامتيازات الممنوحة في إطار المنظومة التحفيزية المعمول بها أو الأموال المخصصة لهذا الغرض أو هما معا، وفي العقود والاتفاقيات المتعلقة بها.

يمكن، عند الاقتضاء، تتميم لائحة اختصاصات اللجنة الجهوية بنص تنظيمي.

المادة 30: علاوة على المهام المسندة إليها، تتولى اللجنة الجهوية، بالرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، منح استثناءات في مجال التعمير لفائدة مشاريع الاستثمار المنتجة والمحدثة لمناصب الشغل في جميع القطاعات، ماعدا المشاريع العقارية السكنية غير تلك المخصصة للسكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق أو المباني الآيلة للسقوط.

غير أنه لا يمكن منح أي استثناء في مجال التعمير بهم أراض مخصصة للتجهيزات العمومية أو المساحات الخضراء أو طرق التهيئة أو مناطق الري أو المناطق المعرضة للفيضانات أو المخاطر أو المناطق المحمية.

يجب أن يأخذ كل استثناء بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على المآثر التاريخية والطابع التراثي للمدن العتيقة والتناغم الجمالي والمعماري للمدن.

يجب أن يكون كل قرار بالاستثناء اسميا و معللا.

يعتبر الاستثناء الممنوح لاغيا في الحالات التالية:

- عدم إيداع المستثمر، داخل أجل ستة (6) أشهر يحتسب ابتداء من تاريخ تبليغ الاستثناء، ملف طلب رخصة البناء أو الإذن بإحداث التجزئة العقارية المتعلقين بمشروع الاستثمار؛
- عدم الشروع الفعلي في أشغال إنجاز مشروع الاستثمار داخل أجل 6 أشهر يحتسب ابتداء من تاريخ الحصول على رخصة البناء أو الإذن بإحداث التجزئة العقارية المتعلقين بمشروع الاستثمار المذكور. وفي هذه الحالة يجب سحب الرخصة أو الإذن المذكورين؛
- الإخلال بشروط إنجاز مشروع الاستثمار المحددة في قرار الاستثناء.

لا يمكن الترخيص بإدخال أي تغيير على مشروع استثمار استفاد من الاستثناء بعد الحصول على رخصة البناء أو الإذن بإحداث تجزئة عقارية.

الباب الثاني
تأليف اللجنة وكيفيات سيرها

المادة 31: يرأس والي الجهة اللجنة الجهوية. ويمكن له أن يفوض رئاستها إلى المدير العام للمركز الجهوي للاستثمار المعني.

تتألف اللجنة الجهوية، حسب القضايا المدرجة في جدول الأعمال، من الأعضاء الآتي بيانهم:

- عمال العمالات أو الأقاليم التي ستنجز داخل نفوذها الترابي مشاريع الاستثمار أو ممثلوهم؛
- رؤساء مجالس الجماعات التي ستنجز داخل نفوذها الترابي مشاريع الاستثمار أو أحد نواب كل واحد منهم؛
- المدير العام للمركز الجهوي للاستثمار؛
- المدير العام للمصالح بإدارة الجهة؛
- ممثل والي الجهة المعني ؛

- مدير الوكالة الحضرية المعنية أو من يمثله؛
- المسؤولون الجهويون عن المصالح اللامركزة والممثلون الجهويون للمؤسسات العمومية وكل الهيئات الأخرى المعنية بمشروع أو مشاريع الاستثمار.

يمكن لرئيس اللجنة الجهوية أن يدعو المستثمر أو وكيله ليقدم إلى أعضاء اللجنة كل توضيح مفيد لدراسة ملف مشروع استثماره، على ألا يحضر مداولات اللجنة.

يمكن لرئيس اللجنة الجهوية أن يدعو لحضور اجتماعات اللجنة، بصفة استشارية، كل شخص يرى فائدة في مشاركته.

المادة 32: يجب على كل عضو في اللجنة الجهوية أن يمتنع عن المشاركة في اجتماعات وأشغال اللجنة عندما يتعلق الأمر بدراسة مشروع استثمار له فيه مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة.

وفي جميع الأحوال، يجب على العضو المعني أن يصرح لرئيس اللجنة بكل حالة قد تجعله في وضعية تنازع المصالح.

المادة 33: تتخذ السلطات الحكومية المعنية جميع التدابير الضرورية لتمكين المسؤولين عن المصالح اللامركزة من الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات المرتبطة بدراسة الملفات المتعلقة بمشاريع الاستثمار والتي تدخل ضمن اختصاصات الإدارات التابعة لهذه السلطات.

المادة 34: تجتمع اللجنة الجهوية بدعوة من رئيسها كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى الأقل مرة واحدة في الأسبوع. يحدد الرئيس تاريخ اجتماعات اللجنة وجدول أعمالها.

تتداول اللجنة الجهوية بكيفية صحيحة بحضور نصف عدد أعضائها أو ممثليهم على الأقل. إذا لم يتوفر هذا النصاب، توجه الدعوة لعقد اجتماع ثان شريطة أن يتم عقده داخل اجل لا يتعدى أسبوعا. وفي هذه الحالة تتداول اللجنة بكيفية صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين أو الممثلين.

تتخذ اللجنة الجهوية قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

المادة 35: يلتزم أعضاء اللجنة الجهوية بكتمان سر مداولات اللجنة واجتماعاتها.

المادة 36: تلزم القرارات والآراء الصادرة عن اللجنة الجهوية جميع أعضائها والإدارات والهيئات الممثلة فيها.

إذا رفض عضو من أعضاء اللجنة اتخاذ القرارات أو منح التراخيص التي تدخل ضمن اختصاصه والتي تكون موضوع قرارات أو آراء إيجابية صادرة عن اللجنة أو امتنع عن ذلك، أمكن لوالي الجهة أو العامل المفوض من لدنه لهذا الغرض، بعد أن يأمر العضو المذكور بالقيام بذلك، أن يتخذ القرارات أو يمنح التراخيص بموجب قرار معلل.

تعتبر ملزمة في مدلول المادة 101 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الآراء الصادرة عن اللجنة في إطار دراسة طلبات رخص البناء والأذون بإحداث التجزئات العقارية وتقسيم العقارات وإحداث المجموعات السكنية، وكذا طلبات رخص السكن وشواهد المطابقة، المطلوبة لإنجاز واستغلال مشاريع الاستثمار.

المادة 37: يجب أن يكون كل قرار بالرفض صادر عن اللجنة الجهوية معللا.

ويمكن أن يكون هذا القرار موضوع طعن يقدمه المستثمر المعني أمام اللجنة الوزارية للقيادة المنصوص عليها في القسم الثالث من هذا القانون وذلك داخل 10 أيام يحتسب ابتداء من تاريخ تبليغ القرار.

غير أنه يمكن للمستثمر قبل إحالة الأمر إلى اللجنة الوزارية أن يتقدم بتظلم استعطافي إلى والي الجهة الذي يبت داخل أجل 10 أيام من توصله بالتظلم.

إذا لم يبت الوالي داخل الأجل المذكور أو إذا أصدر قرارا بتأييد قرار اللجنة الجهوية، أمكن للمستثمر تقديم طعن أمام اللجنة الوزارية قصد البت في الأمر.

المادة 38: تضع اللجنة الجهوية نظاما داخليا يحدد على الخصوص كيفيات سيرها ويعرض على مصادقة السلطة الحكومية المختصة.

المادة 39: يتولى المركز الجهوي للاستثمار مهام الكتابة الدائمة للجنة الجهوية. ولهذه الغاية، يقوم المركز على الخصوص بما يلي:

- إعداد أشغال اللجنة الجهوية وتنظيمها، واقتراح جدول الأعمال على الرئيس، وتحرير محاضر اجتماعات اللجنة؛
- تتبع تنفيذ قرارات اللجنة الجهوية؛
- تبليغ قرارات وآراء اللجنة الجهوية إلى المستثمرين والإدارات والهيئات العمومية المعنية؛
- إعداد تقرير سنوي عن أنشطة اللجنة الجهوية وعرضه عليها قصد المصادقة.

القسم الثالث
اللجنة الوزارية للقيادة

المادة 40 : من أجل تتبع عمل المراكز في مجال تنفيذ سياسة الدولة على المستوى الجهوي الرامية إلى إنعاش الاستثمارات والتحفيز عليها وتنميتها، بتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية، تحدث تحت رئاسة رئيس الحكومة لجنة تحمل اسم "اللجنة الوزارية للقيادة" ويشار إليها بعده باللجنة الوزارية.

المادة 41 : تتولى اللجنة الوزارية القيام بما يلي :

- دارسة تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول وضعية تسيير المراكز وتقييم أدائها؛
- النظر في اقتراحات المراكز:
  - الرامية إلى تسوية الصعوبات التي قد تعترضها أثناء القيام بمهامها؛
  - المتعلقة بتبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار؛
  - المتعلقة بتوفير عرض مندمج وجذاب للاستثمار على صعيد الجهة؛
- البت في الطعون المنصوص عليها في المادة 37 من هذا القانون.

تتولى السلطة الحكومية المعنية كتابة اللجنة الوزارية.

المادة 42 : يحدد بنص تنظيمي تأليف وكيفيات سير اللجنة الوزارية.

القسم الرابع
أحكام ختامية وانتقالية

المادة 43: يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ **تنصيب** أجهزة إدارة المراكز الجهوية للاستثمار و تسييرها.
مع مراعاة أحكام المادة 44 بعده، تنسخ جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون أو ذات نفس الموضوع.

المادة 44: تنقل إلى المراكز المحدثة بموجب هذا القانون ملفات الاستثمار التي توجد قيد الدراسة من قبل المراكز الجهوية للاستثمار القائمة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة 45: يمكن، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، اتخاذ كل تدبير ضروري للتطبيق التام لهذا القانون بموجب نص تنظيمي.

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR

Note de présentation du projet de loi portant réforme des Centres régionaux d'investissement et création des Commissions Régionales Unifiées d'Investissement

Sa Majesté Le Roi que Dieu l'assiste, a donné Ses Hautes Instructions pour la mise en œuvre du projet de réforme des CRI ordonné par Sa Majesté que Dieu l'assiste.

Ce projet de réforme s'inscrit dans la continuité de mise en œuvre de la lettre Royale du 09 Janvier 2002, relative à la gestion déconcentrée de l'investissement. Il vise la transformation en profondeur des CRI pour leur permettre de jouer pleinement leurs rôles de facilitateur et de catalyseur de l'investissement au niveau territorial

Dans ce cadre, le projet de réforme proposé s'articule autour de trois axes stratégiques et interdépendants en l'occurrence, la restructuration du statut, de l'organisation et de la gouvernance des CRI, la création des commissions régionales unifiées d'investissement et la simplification des procédures liées à l'investissement à l'échelle nationale et territoriale.

Le présent projet de loi portant réforme des CRI et création des Commissions Régionales Unifiées d'Investissement constitue l'une des composantes essentielles à la mise en œuvre dudit projet de réforme. Les principaux apports de ce projet de loi sont présentés ci-après.

La transformation des centres régionaux d'investissement en établissements publics placés sous la présidence des Walis de région concernés et dotés d'une gouvernance participative avec des conseils d'administration ouverts sur les différents acteurs privés et publics régionaux les instituant ainsi en espace d'expression plurielle et fédérateur des efforts de promotion de l'investissement territorial.

L'élargissement des prérogatives des CRI à l'accompagnement global des entreprises en particulier les PME, à la participation à l'élaboration et la mise en œuvre des stratégies de promotion de l'investissement régional et des offres de développement territoriales intégrées en cohérence avec les stratégies nationales ainsi qu'à la participation à planification et la gestion des appuis financiers de l'Etat aux investisseurs et à la conciliation entre les investisseurs et les administrations pour régler à l'amiables les éventuels différends.

Par ailleurs et afin de placer l'investisseur au centre du dispositif administratif d'investissement et de lui apporter l'appui nécessaire pour la réalisation de son projet les CRI sont consacrés en véritable guiches unique de l'investissement au niveau régional. A ce titre ils sont en charge du traitement intégré et de bout en bout des dossiers d'investissement depuis le dépôt des demandes jusqu'à l'octroi des autorisations et ce en collaboration avec les administrations et organismes publics concernés.

A ce titre et outre le rôle d'interface avec les administrations et organismes publics et de facilitateur pour l'obtention des actes et autorisations administratifs nécessaires à la réalisation des projets d'investissement, les CRI doivent veiller à la simplification et la digitalisation des procédures pour répondre aux impératifs de célérité, de transparence et d'efficience dans le traitement des dossiers d'investissement.

L'accompagnement et le suivi par les CRI des entreprises, en particulier les Petites et Moyennes Entreprises, vise notamment à mettre en place des plateformes dédiées à cet effet en collaboration avec les administrations et organismes publics concernés pour d'une part leur faciliter l'accès aux données relatives au foncier public, aux ressources humaines, aux possibilités de financement et aux opportunités de partenariat et d'autre part leur apporter conseil et assistance afin de faire face à d'éventuelles difficultés durant leur cycle de vie.

Pour l'accomplissement de leurs missions et la réalisation des objectifs qui leur sont assignés, les CRI seront réorganisés autour de deux pôles en l'occurrence la maison de l'investisseur et l'impulsion économique et de l'offre territorial.

Par ailleurs, le projet de loi prévoit la création d'une Commission Régionale Unifiée de l'Investissement, qui fusionne et remplace l'ensemble des commissions territoriales existantes liées à l'investissement et constituera ainsi, le cadre unique d'évaluation, d'instruction et de traitement des dossiers d'investissement y compris pour statuer et donner un avis sur les demandes d'actes administratifs et d'autorisation nécessaires à la réalisation des projets d'investissement.

Placée sous la présidence du Wali de région, la commission régionale sera composée des gouverneurs, présidents de communes et des représentants régionaux des administrations et organismes publics concernés par les dossiers d'investissement. Elle doit se réunir autant que fois que c'est nécessaire et au moins une fois par semaine pour répondre avec célérité et efficacité aux demandes des investisseurs.

Les décisions de la commission régionale, prises dans le respect de la législation et la réglementation en vigueur, sont opposables à ses membres et aux administrations concernées qui doivent en application du principe de subsidiarité dotées leur représentant territorial des prérogatives nécessaires pour prendre les décisions relevant de leurs compétences respectives au sein de ladite commission.

Les décisions défavorables de la commission doivent être dument motivées et peuvent faire l'objet, de la part de l'investisseur concerné, d'un recours auprès de la commission interministérielle de pilotage présidée par le Chef du gouvernement ou d'un recours gracieux auprès du wali de région.

Ainsi, le présent projet de loi, vise à repositionner les centres régionaux d'investissement en tant qu'interlocuteurs privilégiés des investisseurs sur le terrain pour dynamiser et faciliter l'investissement et pour contribuer à la promotion de l'investissement au niveau territorial.

Le Ministre de l'Intérieur[1]

Abdelouafi LAFTIT

PROJET DE LOI N° 47-18 PORTANT REFORME DES CENTRES REGIONAUX D'INVESTISSEMENT ET CREATION DES COMMISSIONS REGIONALES UNIFIEES D'INVESTISSEMENT

TITRE PREMIER

DES CENTRES REGIONAUX D'INVESTISSEMENT

CHAPITRE PREMIER

DISPOSITIONS GENERALES

ARTICLE PREMIER

Les centres régionaux d'investissement existants à la date d'entrée en vigueur de la présente loi, sont érigés en établissements publics dotés de la personnalité morale et de l'autonomie financière, régis par les dispositions de la présente loi.

Les centres régionaux d'investissement sont désignés, ci-après, par le ou les Centres selon le cas.

ARTICLE 2

Le ressort territorial de chaque Centre correspond à celui de chacune des régions tel que fixé par la législation et la réglementation en vigueur.

Le siège de chaque Centre est fixé dans le ressort territorial de la préfecture ou de la province chef-lieu de la région.

Des représentations de chaque Centre sont créées, autant que de besoin, par décision de son conseil d'administration.

ARTICLE 3

Les Centres sont soumis à la tutelle de l'Etat, laquelle a pour objet de faire respecter, par les organes compétents des centres, les dispositions de la présente loi, en particulier celles relatives aux missions qui leur sont imparties et, de manière générale, de veiller à l'application des textes législatifs et réglementaires relatifs aux établissements publics.

Les centres sont également soumis au contrôle financier de l'Etat conformément aux dispositions du chapitre V de la présente loi.

CHAPITRE II

MISSIONS

ARTICLE 4

Les Centres sont chargés, chacun dans les limites de son ressort territorial, de contribuer à la mise en œuvre de la politique de l'Etat en matière de développement, d'incitation et de promotion des investissements à l'échelon régional et d'accompagnement global des entreprises, notamment les petites et moyennes entreprises.

A cet effet, les Centres exercent les missions suivantes :

a) en ce qui concerne l'offre de services au profit des investisseurs et l'accompagnement des petites et moyennes entreprises, les centres sont chargés, en tant que guichets uniques :

1) d'assister les investisseurs dans l'accomplissement des procédures et démarches administratives à entreprendre pour la création de leurs entreprises ;

2) d'assister les investisseurs et les entreprises en particulier les petites et moyennes entreprises pour la réalisation de leurs projets d'investissement et les accompagner pour l'obtention des autorisations et actes administratifs exigés par la législation et la réglementation en vigueur ;

3) de recevoir les dossiers d'investissement et de demandes d'autorisations et d'actes administratifs y afférents et de les examiner en coordination avec les administrations et organismes publics concernés conformément à la législation et la réglementation en vigueur ;

4) de préparer les actes administratifs nécessaires à la réalisation des projets d'investissement et dont la délivrance ou la signature fait l'objet d'une délégation donnée aux walis de régions ou relève de leurs prérogatives et ce, conformément à la législation et la réglementation en vigueur ;

5) d'assurer le suivi des entreprises, en particulier les petites et moyennes entreprises et de les accompagner, à leur demande, durant leur cycle de vie, en leur apportant notamment, conseil et assistance pour leur permettre de faire face à leurs éventuelles difficultés ;

6) de veiller à la dématérialisation des procédures et formalités relatives à l'instruction des dossiers de projets d'investissement ;

7) de développer et administrer des plateformes électroniques dédiées à l'investissement au niveau régional en vue notamment, de permettre aux investisseurs et aux entreprises en particulier les petites et moyennes entreprises d'accéder aux données relatives à l'environnement régional de l'investissement, aux opportunités et potentialités de la région, aux procédures à accomplir pour la réalisation de leurs projets et de suivre l'état d'avancement de leurs dossiers d'investissement ;

8) d'assurer, sous la supervision des Gouverneurs concernés et en coordination avec les administrations et les organismes publics concernés :

   - le suivi des projets d'investissement, qu'il s'agisse de projets en cours de réalisation ou déjà réalisés ;

   - le suivi de l'exécution des contrats ou conventions d'investissement conclus avec l'Etat pour le bénéfice des avantages prévus par la législation et la réglementation en vigueur. A cet effet, le Gouverneur concerné établit un rapport de suivi sur l'état d'avancement des projets susmentionnés et le soumet au Wali de région, président de la commission régionale unifiée d'investissement prévue au titre II de la présente loi ;

- le suivi des conventions d'aménagement et de développement des zones industrielles et des zones d'activités économiques.

9) de mettre à la disposition des investisseurs et des entreprises, par tout moyen disponible, les informations à caractère public dont notamment :

- les données et les renseignements se rapportant aux potentialités de la région, au cadre juridique régissant l'investissement et aux principaux secteurs d'activité dans la région ;
- une cartographie du foncier public et des zones industrielles et d'activités économiques disponibles dans son ressort territorial pouvant accueillir des projets d'investissement productifs et générateurs d'emplois, établie en coordination avec les administrations et organismes publics concernés ;
- des données relatives aux ressources humaines, aux possibilités de financement et aux opportunités de partenariat et d'assistance disponibles ;
- des manuels décrivant les procédures et les formalités à accomplir et fixant la liste des documents à produire pour l'obtention des autorisations requises pour la réalisation des projets d'investissement ;
- des guides comportant la liste des régimes incitatifs à l'investissement dans les divers secteurs d'activité et précisant les avantages accordés et les conditions à remplir pour en bénéficier.

  En vue de permettre aux investisseurs d'accéder à la même qualité d'offre de services fournis, les centres veillent à ce que le contenu des manuels et des guides précités soient normalisés conformément aux directives de l'administration ;

10) d'organiser des rencontres, des journées d'information et des ateliers au profit des investisseurs et de participer à l'animation des espaces dédiés à la vulgarisation des dispositifs incitatifs au développement de l'investissement ;

b) en ce qui concerne l'impulsion économique de la région et l'offre territoriale d'investissement, les Centres sont chargés :

1) d'assurer une veille économique régionale, notamment, en recueillant et en consolidant les données macro-économiques de la région concernée ;
2) de constituer une base de données relative aux opportunités d'investissements susceptibles d'être concrétisées sous forme de projets dans la région et la mettre à la disposition des investisseurs par tous les moyens disponibles ;
3) de contribuer avec les régions, les administrations et les organismes concernés à :

- l'élaboration et la mise en œuvre des stratégies de développement, de promotion, d'encouragement et d'incitation à l'investissement au niveau des régions conformément aux orientations et directives du gouvernement ;
- l'élaboration et à la mise en œuvre de plans de promotion et d'attractivité territoriales en direction des investisseurs ;

- la déclinaison territoriale des stratégies sectorielles nationales en matière d'investissement ;

4) de contribuer, avec les organismes compétents, aux études préalables au développement des zones industrielles et des autres zones d'activités économiques et le cas échéant, contribuer à leur développement ;

5) de proposer au gouvernement, sous couvert de l'autorité gouvernementale de tutelle, toute mesure :

- visant la mise en place d'une offre territoriale intégrée et attractive d'investissement ;

- concernant l'emploi des ressources des Fonds créés pour l'incitation et la promotion des investissements ;

- visant la simplification des procédures administratives afférentes à l'investissement, la réduction des délais y afférents et la promotion de l'entreprenariat et l'investissement ;

c) en ce qui concerne le règlement à l'amiable des différends entre administrations et investisseurs, les centres sont chargés :

- d'assurer des missions de conciliation, à la demande des investisseurs, en vue d'aboutir à un règlement à l'amiable des différends qui les opposent aux administrations et organismes publics concernés, lors de la réalisation ou de l'exploitation des projets d'investissement ;

  En cas de non règlement du différend, le centre soumet ses propositions au Wali de Région en vue d'aboutir, autant que possible, à une solution consensuelle et ce, dans le respect de la législation et la règlementation en vigueur ;

- de préparer à l'attention du wali de région des rapports périodiques sur les cas d'abus manifestes dûment constatés et avérés et/ou sur les difficultés récurrentes rencontrées dans le processus de traitement des dossiers d'investissement et/ou les retards constatés. Dans ce cas, le wali de région prend les dispositions nécessaires et saisit les autorités compétentes.

Outre les missions prévues ci-dessus, les centres sont habilités à :

- conclure tout contrat ou convention de partenariat avec tout organisme public ou privé, national ou étranger, en rapport avec leurs missions et ayant pour objet notamment l'échange d'expériences et d'expertise ;
- mener toute étude ou recherche en relation avec leurs missions.

Chaque Centre publie un rapport annuel sur ses activités au plus tard le 30 juin de l'année suivante.

ARTICLE 5

Dans le cadre de la mise en œuvre des politiques publiques en matière d'investissement, les Centres sont tenus informés par le gouvernement de toute stratégie nationale, sectorielle ou intersectorielle, des orientations générales, des

programmes et des projets de développement décidés par le gouvernement pour promouvoir l'investissement.

Ils sont, en outre, tenus informés des décisions prises par les organes délibérants des collectivités territoriales se rapportant à l'incitation des investissements et au développement économique desdites collectivités.

ARTICLE 6

Les administrations, et organismes publics sont tenus de communiquer au centre, à sa demande, les données, les informations et les documents dont ils disposent et qui sont nécessaires à l'accomplissement de ses missions, notamment ceux afférents au développement de l'investissement au niveau régional.

Les centres sont également tenus, pour leur part, de communiquer aux administrations et organismes précités les éléments d'informations dont ils disposent en matière d'investissements.

ARTICLE 7

Les administrations et les organismes publics sont tenus, chacun en ce qui le concerne, de consulter les centres lors de la conception et de la planification des aides et incitations financières destinées à l'appui des investisseurs et entreprises.

Les administrations, les organismes publics et les collectivités territoriales susmentionnés peuvent confier aux centres concernés, la gestion des fonds d'appui aux investisseurs et entreprises dans les conditions et selon les modalités fixées par la législation et la règlementation en vigueur.

ARTICLE 8

Les administrations déconcentrées et les organismes publics concernés par le traitement des dossiers d'investissement et l'accompagnement des entreprises désignent, à la demande du président du conseil d'administration du centre concerné, des représentants au sein de son siège ou le cas échéant, de ses représentations.

CHAPITRE III

ORGANES D'ADMINISTRATION ET DE GESTION

ARTICLE 9

Le centre est administré par un conseil d'administration et géré par un directeur général nommé conformément à la législation et la réglementation en vigueur.

ARTICLE 10

Le conseil d'administration se compose, sous la présidence du Wali de la région concernée, des membres suivants :

- le président du conseil de la région concerné ou l'un de ses vice-présidents dûment désigné par lui à cet effet ;
- les représentants régionaux des administrations publiques concernées par le développement des investissements, désignées par voie réglementaire ;

- les représentants des établissements publics ci-après :
  - l'Agence marocaine de développement des investissements et des exportations ;
  - l'Agence nationale de la promotion de la petite et moyenne entreprise ;
  - l'Agence nationale de promotion de l'emploi et des compétences ;
  - l'Office de la formation professionnelle et de la promotion du travail ;
  - la Caisse centrale de garantie ;
  - l'Agence Urbaine du chef-lieu de la région concernée.
- le président de la Chambre régionale de commerce, d'industrie et de services ;
- le représentant, au niveau de la région, de l'organisation professionnelle des employeurs la plus représentative ;
- trois personnalités indépendantes reconnues pour leur compétence dans les domaines en rapport avec les missions dévolues aux centres, désignées par le président du conseil d'administration.

Le président du conseil d'administration peut convoquer aux réunions du conseil, à titre consultatif, toute personne dont la participation est jugée utile.

ARTICLE 11

Le conseil d'administration dispose de tous les pouvoirs et attributions nécessaires à l'administration du centre.

A cet effet, il exerce notamment les attributions suivantes :

- approuve le programme d'action annuel du centre ;
- arrête le budget et les états prévisionnels pluriannuels du centre ainsi que les modalités de financement de ses programmes d'activité ;
- arrête et approuve les comptes annuels du centre et décide de l'affectation des résultats;
- arrête l'organigramme qui définit les structures du centre et leurs attributions ;
- arrête le statut du personnel du centre fixant notamment les conditions de recrutement, le régime des salaires et des indemnités et le déroulement de carrière du personnel ;
- arrête le règlement fixant les conditions et formes de passation des marchés;
- fixe les prix des prestations rendues aux tiers ;
- décide de l'acquisition, de la cession ou de la location des biens immeubles ;
- approuve le rapport annuel de gestion et le rapport annuel d'activité établis par le directeur général du centre.

L'organigramme du centre, le statut de son personnel et le règlement fixant les conditions et formes de passation des marchés prévus ci-dessus sont soumis à l'approbation des autorités gouvernementales compétentes.

Le conseil d'administration peut prendre toute mesure pour effectuer des audits et des évaluations périodiques. Il crée à cet effet un comité d'audit, dont il fixe la composition, les attributions et les modalités de fonctionnement.

Il peut donner délégation au directeur général du Centre pour le règlement d'affaires déterminées.

ARTICLE 12

Outre le comité d'audit prévu à l'article 11 ci-dessus, le conseil d'administration peut décider la création, en son sein, de tout comité dont il fixe la composition, les attributions et les modalités de fonctionnement et auquel il peut déléguer partie de ses pouvoirs et attributions.

ARTICLE 13

Le conseil d'administration se réunit sur convocation de son président autant de fois que de besoin et au moins deux fois par an :

- avant le 30 juin pour approuver les états de synthèse de l'exercice clos ;
- avant le 31 octobre pour examiner et arrêter le budget et le programme prévisionnel de l'exercice suivant.

ARTICLE 14

Le conseil d'administration délibère valablement lorsque la moitié au moins de ses membres sont présents ou représentés. Si ce quorum n'est pas atteint, le conseil est convoqué une deuxième fois dans un délai de 15 jours. Dans ce cas, il délibère valablement quel que soit le nombre des membres présents ou représentés.

Le conseil prend ses décisions à la majorité des voix des membres présents ou représentés. En cas de partage égal des voix, celle du président est prépondérante.

ARTICLE 15

Le directeur général du centre détient tous les pouvoirs et attributions nécessaires à la gestion du Centre et agit en son nom. A cet effet, il exerce les attributions suivantes :

- prépare le projet de budget du centre ;
- exécute les décisions du conseil d'administration et, le cas échéant, du ou des comité(s) créé(s) par ce dernier ;
- assure la gestion de l'ensemble des structures du centre et coordonne leurs activités ;
- nomme aux emplois du centre conformément au statut de son personnel ;
- accomplit ou autorise tous actes ou opérations relatifs aux missions du centre ;
- représente le centre vis-à-vis de l'Etat, de toute administration publique ou privée et de tous tiers et fait tout acte conservatoire ;
- représente le centre en justice et peut intenter toute action en justice ayant pour objet la défense des intérêts du centre mais doit, toutefois, en aviser immédiatement le président du conseil d'administration.

Le directeur général assiste, avec voix consultative, aux réunions du conseil d'administration.

Il peut déléguer, sous sa responsabilité, partie de ses pouvoirs et de ses attributions au personnel de direction du centre.

CHAPITRE IV

ORGANISATION FINANCIERE ET ADMINISTRATIVE

ARTICLE 16

Le budget du centre comprend:

a) **En recettes** :

- les subventions de l'Etat, des collectivités territoriales et de tout organisme de droit public;
- les revenus provenant de ses activités ;
- les fonds mis à la disposition du centre pour leur gestion selon un programme d'emploi;
- le produit de la vente de publications et documents sur quelque support que ce soit ;
- les revenus des biens meubles et immeubles ;
- le produit de rémunération de ses dépôts conformément à la législation et la règlementation en vigueur ;
- les dons, legs et produits divers ;
- toutes autres recettes qui peuvent lui être attribuées ultérieurement conformément à la législation et à la réglementation en vigueur.

b) **En dépenses** :

- les dépenses d'investissement ;
- les dépenses de fonctionnement ;
- toutes autres dépenses en rapport avec ses missions.

ARTICLE 17

Le recouvrement des créances du centre s'effectue conformément à la législation en vigueur relative au recouvrement des créances publiques.

ARTICLE 18

L'organigramme du centre doit comprendre notamment un pôle dénommé « Maison de l'investisseur » et un pôle dénommé « Impulsion économique et offre territoriale ».

ARTICLE 19

Le personnel du centre se compose :

- de cadres et agents recrutés conformément au statut de son personnel ;

- d'un personnel contractuel recruté conformément au statut de son personnel ;
- de fonctionnaires détachés auprès du Centre conformément à la législation et la réglementation en vigueur ;
- de fonctionnaires mis à la disposition du centre nonobstant toute disposition législative ou réglementaire contraire.

Le Centre peut faire appel à des experts ou à des consultants recrutés par contrat pour l'accomplissement de missions déterminées.

ARTICLE 20

Le personnel titulaire, stagiaire ou contractuel, en fonction dans chaque centre régional d'investissement à la date d'entrée en vigueur de la présente loi, est détaché d'office auprès du centre concerné.

Le personnel détaché auprès du centre en vertu du premier alinéa ci-dessus, pourra être intégré, à sa demande et après accord du directeur général du centre, dans les cadres du centre conformément à son statut du personnel, et ce dans un délai maximum de 6 mois à compter de la date d'entrée en vigueur dudit statut.

ARTICLE 21

La situation conférée, par le statut du personnel du centre, aux personnes intégrées ou détachées en application de l'article 20 ci-dessus, ne saurait en aucun cas être moins favorable que celle détenue par les intéressés dans leur cadre d'origine à la date de leur détachement ou intégration.

Dans l'attente de l'entrée en vigueur du statut du personnel du centre visé à l'article 11 ci-dessus, le personnel en fonction au centre à la date de publication de la présente loi demeure soumis aux dispositions le régissant. Il conserve l'intégralité des droits et avantages dont il bénéficiait dans son cadre d'origine.

Les services effectués par ce personnel au sein d'un centre régional d'investissement à la date d'entrée en vigueur de la présente loi sont considérés comme ayant été effectués au sein du centre concerné.

ARTICLE 22

Nonobstant toutes dispositions contraires, le personnel visé à l'article 20 ci-dessus demeure affilié, pour les régimes de pension, aux caisses auxquelles il cotisait à la date de son détachement.

CHAPITRE V

CONTROLE DU CENTRE

ARTICLE 23

Par dérogation aux dispositions législatives relatives au contrôle financier de l'Etat applicable aux établissements publics, le centre est soumis à un contrôle financier de l'Etat, exercé par un commissaire du gouvernement désigné par le ministre chargé des finances, chargé de contrôler les activités du centre, de veiller au

respect par ce dernier des dispositions législatives régissant lesdites activités et d'apprécier ses performances.

Le commissaire du gouvernement dispose d'un droit de contrôle et de communication permanent et peut dans le cadre de ses missions effectuer sur place toute vérification et tout contrôle. Il peut se faire communiquer à cet effet tous documents, contrats, livres, documents comptables, registres et procès-verbaux.

Il assiste, avec voix consultative, aux réunions du conseil d'administration et des comités créés en son sein. Le commissaire du gouvernement établit annuellement un rapport sur ses travaux qu'il communique aux membres du conseil d'administration.

ARTICLE 24

Les centres sont dotés d'une structure de contrôle interne chargée de veiller, à travers des audits réguliers, au respect, par leurs différents organes et services, des normes et procédures s'appliquant à leurs activités. Cette structure présente un rapport au conseil d'administration à l'occasion de chacune de ses réunions.

Les comptes des centres font l'objet d'un audit annuel effectué sous la responsabilité du commissaire aux comptes conformément aux dispositions législatives en vigueur. Le rapport de l'audit est transmis aux membres du conseil d'administration.

Le commissaire aux comptes est nommé pour une période de trois années renouvelable une seule fois.

ARTICLE 25

La Cour des comptes établit un rapport annuel sur l'état de gestion des Centres et l'évaluation de leurs performances. La version finale de ce rapport est transmise au Chef du gouvernement.

CHAPITRE VI

DISPOSITION DIVERSES

ARTICLE 26

Les centres créés en vertu de la présente loi sont subrogés, chacun en ce qui le concerne, dans les droits et obligations de l'Etat, pour tous les marchés d'études, de travaux, de fournitures et de services ainsi que pour tous autres contrats et conventions, conclus pour le compte des centres régionaux d'investissement avant la date d'entrée en vigueur de la présente loi et non définitivement réglés à ladite date.

Chaque centre assurera le règlement desdits marchés, contrats et conventions suivants les formes et les conditions qui y sont prévues.

ARTICLE 27

Les biens meubles et immeubles relevant du domaine privé de l'Etat et affectés aux centres régionaux d'investissement existants à la date d'entrée en vigueur de la présente loi sont transférés à titre gratuit aux centres.

Ces transferts ne donnent lieu à la perception d'aucun impôt, droit ou taxe.

Sont transférés à chaque centre les archives et les dossiers détenus à la date d'entrée en vigueur de la présente loi par le centre régional d'investissement correspondant.

TITRE II

DES COMMISSIONS REGIONALES UNIFIEES D'INVESTISSEMENT

ARTICLE 28

En vue d'assurer un traitement intégré et harmonisé des dossiers d'investissement, il est créé, dans chacune des régions du Royaume, un organe de décision et de coordination de l'action des administrations compétentes en matière d'investissement dénommé « commission régionale unifiée d'investissement », désignée dans la présente loi par « commission régionale ».

CHAPITRE PREMIER

ATTRIBUTIONS

ARTICLE 29

En substitution aux commissions et comités exerçant à la date d'entrée en vigueur de la présente loi les attributions prévues par le présent article et nonobstant toute disposition législative ou règlementaire contraire, la commission régionale est chargée dans son ressort territorial de :

A- procéder à une évaluation préalable des projets d'investissement qui lui sont soumis sur les plans économique, social, environnemental et urbanistique ainsi qu'en matière de création d'emplois et le cas échéant, s'assurer de leur éligibilité au régime incitatif et avantages accordés par l'Etat tel que prévu par la législation et la règlementation en vigueur ;

B- statuer ou donner son avis ou avis conforme, selon le cas, dans les conditions et selon les procédures fixées par la législation et la règlementation en vigueur, sur tous les actes administratifs nécessaires à la réalisation des projets d'investissement. A ce titre, la commission régionale est chargée de :

1. statuer sur les demandes de cession ou de location portant sur les terrains relevant du domaine privé de l'Etat, y compris les terrains agricoles ou à vocation agricole et fixer la valeur vénale ou locative desdits terrains, selon le cas;
2. statuer sur les demandes d'attestation de vocation non agricole des terrains devant accueillir des projets d'investissement;
3. statuer sur les demandes d'autorisations de morcellement de terrains situés à l'intérieur d'un périmètre d'irrigation ou d'un périmètre de mise en valeur en bour pour la création ou l'extension d'entreprises non agricoles;
4. statuer sur la réalisation des projets d'investissements dans une zone du littoral non couverte par des documents d'urbanisme ou dans des zones sensibles au sens de la législation et de la règlementation en vigueur ;

5. statuer sur les demandes d'occupation temporaire des parcelles relevant du domaine forestier et fixer les redevances y afférentes ;
6. donner son avis conforme sur la délivrance des permis de construire, des autorisations de création de lotissements, de morcellement et de création de groupes d'habitations, ainsi que des permis d'habiter et des certificats de conformité requis pour la réalisation ou l'exploitation des projets d'investissement ;
7. donner son avis conforme pour l'octroi, conformément à la législation et la règlementation en vigueur, d'autorisations d'exercice, dans les zones franches d'exportation, des activités exportatrices à caractère industriel ou commercial ainsi que des activités de services qui y sont liées;
8. examiner les études d'impact sur l'environnement et donner son avis sur l'acceptabilité environnementale des projets d'investissement qui lui sont soumis;
9. donner son avis sur le classement des établissements touristiques et les autorisations de leur exploitation ;
10. donner son avis sur les demandes d'attribution de lots dans les zones industrielles et les zones d'activités économiques dans les conditions et modalités fixées dans les conventions d'aménagement et de développement desdites zones ;

C- examiner et émettre son avis sur les projets d'investissement présentés pour bénéficier des avantages accordés dans le cadre du système incitatif en vigueur et/ou des fonds prévus à cet effet ainsi que sur les contrats et les conventions y afférents.

La liste des attributions de la commission régionale peut, le cas échéant, être complétée par voie réglementaire.

ARTICLE 30

Outre les missions qui lui sont imparties, la commission régionale est chargée nonobstant toute disposition législative et règlementaire contraire, d'accorder des dérogations en matière d'urbanisme au profit des projets d'investissement productifs et générateurs d'emplois dans tous les secteurs à l'exception des projets immobiliers résidentiels autres que ceux destinés à l'habitat social et à la lutte contre l'habitat insalubre ou menaçant ruine.

Toutefois, aucune dérogation en matière d'urbanisme ne peut porter sur des terrains destinés aux équipements publics, aux espaces verts, aux voies d'aménagement, aux zones irriguées, aux zones inondables ou à risque ou aux aires protégées.

Toute dérogation doit tenir compte de la nécessité de préserver les monuments historiques, l'aspect traditionnel des villes impériales et l'harmonie esthétique et architecturale des villes.

Toute décision de dérogation doit être accordée à titre nominatif. Elle doit être motivée.

La dérogation est réputée annulée dans les cas suivants:

- le non dépôt par l'investisseur, dans un délai de six mois à compter de la date de notification de la dérogation, du dossier de demande du permis de construire ou de l'autorisation de création de lotissement, afférents au projet d'investissement;

- le non démarrage effectif des travaux de réalisation du projet d'investissement dans un délai de six mois à compter de la date d'obtention du permis de construire ou de l'autorisation de création de lotissement, afférents audit projet. Dans ce cas, le permis ou l'autorisation doit être retiré ;

- le non-respect des conditions de réalisation du projet d'investissement fixées par la dérogation ;

Aucune modification du projet d'investissement ayant bénéficié de dérogation, ne peut être autorisée après obtention du permis de construire ou de l'autorisation de création de lotissements.

CHAPITRE II

COMPOSITION ET MODALITES DE FONCTIONNEMENT

ARTICLE 31

La commission régionale est présidée par le wali de Région. Il peut en déléguer la présidence au directeur général du centre régional d'investissement concerné.

La commission régionale est composée, selon les questions inscrites à l'ordre du jour, des membres suivants :

- les gouverneurs des préfectures ou des provinces devant abriter les projets d'investissement ou leurs représentants ;

- les présidents des Conseils des communes devant abriter les projets d'investissement ou l'un de leurs vice-présidents respectifs ;

- le directeur général du Centre régional d'investissement ;

- le directeur général des services de la région ;

- le représentant du wali de région concerné ;

- le directeur de l'Agence urbaine concernée ou son représentant ;

- les responsables régionaux des services déconcentrés et les représentants régionaux des établissements publics et tous autres organismes, concernés par le projet ou les projets d'investissement.

Le Président de la Commission régionale peut inviter l'investisseur ou son mandataire à fournir aux membres de la commission tout éclaircissement utile à l'examen de son dossier d'investissement, sans pour autant assister aux délibérations.

Le président de la Commission régionale peut inviter à assister, à titre consultatif, aux réunions de la Commission, toute personne dont il juge la participation utile.

ARTICLE 32

Tout membre de la commission régionale doit s'abstenir de prendre part aux réunions et travaux de la commission lorsqu'il s'agit de l'examen d'un projet d'investissement dans lequel il a un intérêt personnel direct ou indirect.

En tout état de cause, le membre concerné doit déclarer au président de la commission tout cas pouvant le placer en situation de conflit d'intérêts.

ARTICLE 33

Les autorités gouvernementales concernées prennent les dispositions nécessaires pour doter les responsables des services déconcentrés relevant de leur autorité, des prérogatives nécessaires pour prendre les décisions relevant de la compétence de leurs administrations respectives en lien avec l'instruction des dossiers afférents aux projets d'investissement.

ARTICLE 34

La Commission régionale tient ses réunions autant que de besoin et au moins une fois par semaine, sur convocation de son président qui fixe la date et l'ordre du jour des réunions.

La commission régionale délibère valablement lorsque la moitié au moins de ses membres convoqués sont présents ou représentés. Si ce quorum n'est pas atteint, les membres sont convoqués à une seconde réunion qui doit se tenir dans un délai ne dépassant pas une semaine. Dans ce cas, la commission délibère valablement quel que soit le nombre des membres présents ou représentés.

La commission régionale prend ses décisions à la majorité de ses membres présents. En cas de partage égal des voix, celle du président est prépondérante.

ARTICLE 35

Les membres de la Commission régionale sont astreints au secret des délibérations et des réunions de la commission.

ARTICLE 36

Les décisions et avis de la Commission régionale engagent l'ensemble de ses membres et des administrations et organismes représentés en son sein.

Lorsque l'un des membres de la Commission refuse ou s'abstient de prendre les actes ou d'octroyer les autorisations relevant de sa compétence et ayant fait l'objet des décisions ou d'avis favorable de la commission, le Wali de région ou le Gouverneur délégué par lui à cet effet, peut, après l'en avoir requis, y procéder d'office par décision motivée.

Les avis émis par la Commission dans le cadre de l'examen des demandes des permis de construire, des autorisation de création de lotissement, de morcellement et de création de groupements d'habitation, ainsi que les demandes des permis d'habiter et des certificats de conformité, requis pour la réalisation ou l'exploitation des projets d'investissement, sont considérés des avis obligatoires au sens de l'article 101 de la loi organique n°113-14 relative aux communes.

ARTICLE 37

Toute décision de refus émanant de la Commission régionale doit être motivée.

Elle peut faire l'objet, par l'investisseur concerné, d'un recours devant la Commission ministérielle de pilotage prévue au titre III de la présente loi dans un délai de 10 jours à compter de la date de sa notification.

Toutefois, l'investisseur peut préalablement à la saisine de la Commission ministérielle introduire un recours gracieux devant le Wali de région qui statue dans un délai de 10 jours à compter de la date de sa saisine.

A défaut de réponse du Wali dans le délai précité ou lorsqu'il rend une décision confirmant celle de la Commission régionale, l'investisseur peut introduire un recours devant la Commission ministérielle précitée pour décision.

ARTICLE 38

La Commission régionale établit un règlement intérieur qui fixe notamment les modalités de son fonctionnement et qui est soumis à l'approbation de l'autorité gouvernementale compétente.

ARTICLE 39

Le secrétariat permanent de la commission régionale est assuré par le centre régional d'investissement. A cet effet, il est chargé notamment :

- de préparer et d'organiser les travaux de la Commission régionale, de proposer au président l'ordre du jour et d'en établir les procès-verbaux des réunions;
- d'assurer le suivi de la mise en œuvre des décisions de la Commission régionale ;
- de notifier les décisions et les avis de la Commission régionale aux investisseurs et aux administrations et organismes publics concernés ;
- d'établir un rapport annuel d'activité de la Commission régionale et le soumettre à son approbation.

TITRE III

DE LA COMMISSION MINISTERIELLE DE PILOTAGE

ARTICLE 40

En vue d'assurer le suivi de l'action des centres en matière de mise en œuvre, à l'échelon régional, de la politique de l'Etat visant la promotion, l'incitation et le développement de l'investissement, en coordination avec les administrations et organismes concernés, il est institué, sous la présidence du Chef du gouvernement, une commission dénommée « Commission ministérielle de pilotage» désignée ci-après par « Commission ministérielle ».

ARTICLE 41

La Commission ministérielle est chargée :

- d'examiner les rapports de la Cour des comptes sur l'état de gestion des Centres et l'évaluation de leurs performances;
- d'examiner les propositions émanant des centres :
  - destinées à régler les éventuelles difficultés rencontrées dans l'accomplissement de leurs missions ;
  - relatives à la simplification des procédures administratives afférentes à l'investissement ;
  - afférentes à la mise en place d'une offre territoriale intégrée et attractives d'investissement ;
- de statuer sur les recours prévus à l'article 37 de la présente loi.

Le secrétariat de la Commission ministérielle est assuré par l'autorité gouvernementale concernée.

ARTICLE 42

La composition et les modalités de fonctionnement de la Commission ministérielle sont fixées par voie réglementaire.

TITRE IV

DISPOSITIONS FINALES ET TRANSITOIRES

ARTICLE 43

La présente loi entre en vigueur à compter de la date de mise en place des organes d'administration et de gestion des Centres régionaux d'investissement.

Sous réserve des dispositions de l'article 44 ci-dessous, est abrogée toute disposition contraire aux dispositions de la présente loi ou ayant le même objet.

ARTICLE 44

Les dossiers d'investissement en cours d'instruction par les centres régionaux d'investissement en fonction à la date d'entrée en vigueur de la présente loi, sont transférés aux centres institués par la présente loi.

ARTICLE 45

Toute mesure nécessaire à la pleine application de la présente loi, peut autant que de besoin, être édictée par voie réglementaire.